

عند أبي حنيفة لم يفي ثلاث مسائل المحابطة
والسعاية والدراهم المرسله ومثل نصيب ابنة
صحت وبنصيب ابنة لاصحت وبنصيب ابنة
لاوله ثلث ان اوصي مع ابنتين وخرج اواسم
من ماله فالبيان ان الورثة قال سدس من
مالي له ثم قال ثلث له واجازوا له ثلث وفي
سدس مالي مكررا له سدس وثلث دراهمه
او غنمه او ثنابه او عبيدك هلك ثلثاه فله
ما بقي في الاولين وثلث الباقي في الاخرين
وكالاول كل متجدد اجنس مكمل وموزون وبالغ
وله دين وعين فان خرج من ثلث العين
دفع اليه والا فثلث العين يدفع له وكما
خرج من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي
حقه ويثله لزيد وعمر او ميث لزيد كله
كالواو ميث لزيد وجدار هذا اذا خرج المراسم

من

من الاصل اما اذا خرج بعد صحة المحابطة
يخرج بحصته كالوقال ثلث مالي لفلان وطلا
ابن عبد الله ان مت وهو فقير فأت الموصي
وفلان ابن عبد الله غني كان لفلان نصف
الثلث واصله المعول عليه ان متي دخل في
الوصية ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة
في حق الآخر ومتي لم يدخل في الوصية
لفقد الاهلية كان الكل للآخر وقيل العبرة
لوقت موت الموصي ولو قال بين زيد
وعمر وموميت لزيد نصفه وثلثه
وهو فقير له ثلث ماله عند موته كسب
بعد الوصية او قبلها اذا لم يكن الموصي به
عينا او نوعا معينا اما اذا اوصي بعين او نوع
من ماله كثلث غنمه فملك قبل موته
بطلت ولو لم يكن له غنم عند الوصية فادها